

## رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/954) التي أبلغت فيها رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وإلى رده المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/955)، الذي أحاط فيه علماً باعتزامي مواصلة أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة بتمويل من الميزانية العادية. وفي نفس السياق، أود إبلاغكم في هذه الرسالة بأحدث ما حققته اللجنة المختلطة من إنجازات وما اضطلعت به من أنشطة.

وكما تعلمون، لقد أنشأت الأمم المتحدة اللجنة المختلطة لتيسير تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود بين الكاميرون ونيجيريا ومنازعاتهما الإقليمية. وعن طريق بذل مساعي الحميدة، وبدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة، أوصل تنفيذ هذا الحكم الصادر عن المحكمة.

وتشمل ولاية اللجنة المختلطة دعم تعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية، وتيسير سحب السلطة ونقلها، وتسوية أوضاع السكان المعنيين بذلك، وتقديم التوصيات بشأن تدابير بناء الثقة التي ينبغي اتخاذها. وتشمل الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة انسحاب نيجيريا ونقل السلطة إلى الكاميرون في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (بدأت العملية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وتمت في آب/أغسطس ٢٠٠٨)؛ وترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو ٢٠٠٧)؛ وانتهاء النظام الانتقالي الخاص الممتد خمس سنوات الذي وضع في إطار اتفاق غرينتي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وممارسة الكاميرون كامل حقوقها السيادية على منطقة باكاسي (آب/أغسطس ٢٠١٣). ووافقت اللجنة المختلطة أيضاً على جميع التوصيات التي أصدرها الفريق العامل المعني بالحدود



البحرية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود بشأن الرواسب الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي الحدود البحرية (آذار/مارس ٢٠١١).

وخلال عام ٢٠١٣، واصلت اللجنة المختلطة تيسير العملية، بوسائل منها المساعدة في الإبقاء على قنوات الحوار والاتصال مفتوحة بين البلدين. وتمثل أهم تطور في إنهاء العمل بالنظام الانتقالي الخاص الممتد خمس سنوات في منطقة باكاسي الذي أنشئ بموجب اتفاق غرينتري، وذلك في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣. وقد تأكد ذلك في إعلان مشترك اعتمده ووقعه رئيسا وفدي الكاميرون ونيجيريا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في ختام الاجتماع الثالث والعشرين والأخير للجنة المتابعة المنشأة لرصد تنفيذ الاتفاق، الذي عقد في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبذلك تمارس الكاميرون حالياً حقوقها السيادية بشكل كامل على منطقة باكاسي برمتها، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. وطوال هذه العملية، تحسنت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الكاميرون ونيجيريا باطراد، وتلا ذلك عدد من التطورات الإيجابية، منها بدء مشروع اتفاق إطاري بشأن الاستغلال المشترك للموارد الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي الحدود البحرية بين البلدين. ويجري إعداد تقرير شامل عن وقائع أعمال لجنة المتابعة منذ إنشائها في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وخلال الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة المختلطة، المعقود في ياوندي يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أيد وفدا الكاميرون ونيجيريا نتائج بعثات التقييم الميدانية الناجحة الموفدة إلى جبال غوتل، وهي إحدى مناطق الحدود البرية التي يتعذر الوصول إليها بشكل أكثر حدة، وإلى قرية مادا، التي تشكل منطقة متنازعا عليها بشكل خاص منذ عام ٢٠٠٥، مما مهد الطريق أمام تعليم ٦٣ كيلومترا آخر من الحدود البرية. وطوال عام ٢٠١٣، ركزت أنشطة تعليم الحدود على تسوية ما بقي من مجالات الخلاف. وتحقيقاً لهذه الغاية، نُظمت بعثة يقودها خبير دولي مستقل في الهيدرولوجيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من أجل تحديد مسار القناة الشرقية لنهر كيراوا والقناة الرئيسية لنهر مايو تيبيل، وهما تشكلاان أحد مجالات الخلاف منذ أمد طويل. وسعياً إلى التعجيل بإنجاز عملية تعليم الحدود، ستجري مناقشة القضايا العالقة المتبقية وسبل المضي قدماً بشأنها والاتفاق عليها في الاجتماع الثاني والثلاثين المقبل للجنة المختلطة. وقد اتفق الطرفان حتى الآن على تعليم حدود ١ ٨٩٣ كيلومتراً من أصل نحو ٢ ١٠٠ كيلومتر من الحدود البرية.

وشرعت اللجنة المختلطة في رسم الخرائط النهائية للحدود الدولية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣. وفي جلسة عمل رسم الخرائط النهائية التي عقدتها اللجنة المختلطة في

نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٣، اتفق الطرفان على الطرائق والاعتبارات القانونية الكامنة في هذه العملية؛ وفي إطار المتابعة، ستقدم المجموعة الأولى من الخرائط بمقياس ١ : ٥٠.٠٠٠ إلى الطرفين للنظر فيها والموافقة عليها في الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المختلطة. وسيكون التمثيل الخرائطي للحدود الدولية المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا جزءاً من اتفاق حدودي دولي سيسجل، في جملة أمور، موافقتهم على خط حدودهما الدولية المشتركة الذي يجري حالياً تحديد معالمه. وسيرد في تذييل الاتفاق مجموعة من الخرائط التي تصل إلى مرتبة "الخرائط المتفق عليها قانوناً" وتبين الخط الحدودي. وهذا البيان، الذي سيضم دليلاً للإحداثيات الجغرافية للنقاط الحدودية المتفق عليها نتيجة للتقييم الميداني، سيشكل وثيقة مرجعية ملزمة في ما يتعلق بتعليم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

وأحرز تقدم أيضاً في نصب الأعمدة على طول الخط الحدودي. وفي أعقاب قرار اللجنة المختلطة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ استئناف تشييد الأعمدة في الجزأين الجنوبي والأوسط من الحدود، بدأت الأمم في تموز/يوليه ٢٠١٣ عملية شراء خدمات الأعمال الهندسية اللازمة لتشييد ٣٢٣ من الأعمدة الحدودية الـ ٩٢٠ المتبقية. واجتمعت اللجنة التوجيهية وفريق الرصد التقني للمشروع في إكوم بنيجيريا، في الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، واتفقا على الجدول الزمني للعمليات. وأجري تقييم أمني ولوجستي، وكذلك جرت توعية المجتمعات المحلية، في الفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في المناطق المتأثرة بأنشطة التشييد بدعم من المراقبين المدنيين التابعين للأمم المتحدة. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، منح عقد تشييد الأعمدة الحدودية الـ ٣٢٣ لشركة جيوسايكليك كونسالت المحدودة (Geocyclic Consult Limited) بمبلغ قيمته الإجمالية ٩٠٤ ١٢٤ ١ دولارات ممول من الصندوق الاستثماري الخاص بأنشطة تعليم الحدود. وبدأت الأنشطة المتعلقة بالمشروع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أجرى الاتحاد الأوروبي، الذي مول أنشطة تعليم الحدود في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، تقييماً مستقلاً للمساعدة المقدمة. وأبرز التقييم الملكية الحقيقية للطرفين، فأشار إلى الأثر الإيجابي للعملية على التوصل إلى تسوية دائمة للتراع الحدودي. وأوصى الاستعراض، في جملة أمور، بتقديم مزيد من التبرعات من أجل إنجاز عملية تشييد الأعمدة الحدودية، إلى جانب اتخاذ تدابير مصاحبة ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من مخاطر وقوع الخلافات والتراعات في المستقبل.

وطوال عام ٢٠١٣، واصلت اللجنة المختلطة تقديم الدعم في مجال صياغة تدابير بناء الثقة بهدف ضمان أمن ورفاه السكان المتضررين من تعليم الحدود بين البلدين. وأجرى ممثلي

الخاص اتصالات مع الجهات المانحة المحتملة، بغية تأمين الحصول على دعم للبرنامج الاجتماعي - الاقتصادي للجنة المختلطة الذي يركز على المشاريع الإنمائية في المناطق الحدودية. وفي هذا الصدد، أعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بمواصلة تقديم التمويل من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (٢٠١٤-٢٠٢٠)، في حين أعلن البنك الدولي عن التبرع من أجل تعزيز مشاريع بناء الثقة لصالح السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود. واستعرضت وكالات الأمم المتحدة مشاريع اجتماعية - اقتصادية مقترحة في الكاميرون وأحيلت هذه المشاريع إلى الحكومة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ للموافقة عليها. ووافقت الحكومة النيجيرية، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على وثيقة لبرنامج الأمم المتحدة بشأن المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بالمجتمعات المحلية المتضررة من الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية. وتجري حاليا دراسة جدوى لمشاريع مختارة وما يرتبط بها من تكاليف.

وقد خلص المراقبون المدنيون التابعون للأمم المتحدة الذين يرصدون الحالة على طول الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي إلى أن الأوضاع السائدة ما زالت هادئة. ونظرا لانهاء النظام الانتقالي الخاص الذي وضع بموجب اتفاق غرينتري، ينبغي مواصلة العملية الجارية لتدابير بناء الثقة في إطار منبر اللجنة المختلطة من أجل زيادة تعزيز العلاقات بين الكاميرون ونيجيريا وتوطيد المكاسب التي تحققت في إطار هذه العملية.

وعموما، من المتوقع أن ينجز التقييم الميداني للمناطق الحدودية التي لم تخضع بعد للتقييم بحلول نهاية عام ٢٠١٤ أو أوائل عام ٢٠١٥، رهنا باستعداد الطرفين. وتوفير الحكومتين المضيفتين للأمن المطلوب سيظل يكتسي أهمية حاسمة، ولا سيما على طول الجزء الشمالي من الحدود. وفي ما يتعلق بتسوية مجالات الخلاف العالقة، من الممكن تسوية معظمها، إن لم يكن جميعها، خلال نفس الفترة إذا أبدى الطرفان المرونة وتقييدا بالحلول التوفيقية. وهذا بدوره من شأنه إتاحة الانتهاء من أعمال تعليم الحدود ورسم الخرائط النهائية ونصب الأعمدة الحدودية بحلول نهاية عام ٢٠١٥. غير أن الانتهاء من معظم أعمال تعليم الحدود سيتوقف على مدى قدرة الطرفين على التوصل إلى تسوية بشأن مجالات الخلاف المتبقية في الوقت المناسب.

وبعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، يتعين القيام بالأنشطة التالية كي تختتم اللجنة المختلطة أعمالها على النحو المبين أعلاه:

(أ) إنجاز أنشطة تعليم الحدود والخرائط النهائية والصيغة النهائية للبيان الحدودي؛

(ب) تيسير نصب الأعمدة الحدودية بتمويل من الصندوق الاستئماني الخاص بأنشطة تعليم الحدود؛

(ج) تعزيز التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري، والمراقبة الأمنية المشتركة على طول الحدود البرية؛

(د) إنجاز مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمعات المحلية المتضررة من تعليم الحدود؛

(د) تنفيذ استراتيجية الخروج عن طريق تسليم أنشطة اللجنة المختلطة إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل على الصعيد دون الإقليمي.

وأود الإشارة إلى أنه حتى عام ٢٠٠٣، مُولت اللجنة بالكامل من الأموال الخارجة عن الميزانية. وخلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣، مولت أنشطة اللجنة المختلطة عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقدمت حكومات أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والسويد وكندا والنرويج والنمسا تبرعات عينية للأعمال الموضوعية والتقنية التي تقوم بها اللجنة (حيث زودتها بالخبراء العسكريين والقانونيين)، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي المقدم من حكومتي الكاميرون ونيجيريا والتبرعات المقدمة من البلدين، فضلا عن التبرعات المقدمة من حكومات كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي إلى الصندوق الاستئماني الخاص بتعليم الحدود.

وبالنظر إلى فعالية الكلفة التي تتسم بها العلمية والأهمية التي تكتسبها المهام المتبقية في هذه المرحلة في المساعدة على المضي قدما بالتنفيذ السلمي للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، أعتزم طلب رصد موارد من الميزانية العادية من أجل اللجنة المختلطة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وأرجو ممتنا أن تطلعوا أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون